

كلمة السيد رئيس المجلس البلدي لكلميم خلال

أشغال أورايش التشاور لمدينة كلميم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد وزير إعداد التراب والماء والبيئة المحترم
السيد وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن المحترم
السيد الوالي المدير العام للجماعات المحلية المحترم
السيد والي جهة كلميم / السمارة عامل إقليم كلميم المحترم
السيد المدير العام لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية
والاجتماعية لأقاليم الجنوب بالمملكة المحترم
السيد مدير التطهير والبيئة بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب المحترم
السادة النواب والمستشارون البرلمانيون المحترمون
السيد رئيس المجلس العلمي المحترم
السيد رئيس المجلس الإقليمي المحترم
السادة المنتخبون المحترمون
السادة رؤساء المصالح الخارجية المحترمون
السيدة المساعدة للممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المحترمة
السيد المكلف ببرنامج الأمم المتحدة للسكنى نيروبي المحترم
السيد المنسق الوطني لبرنامج مذكرة 21 المحلية المحترم
السيد المنسق الجهوي لبرنامج مذكرة 21 المحلية المحترم
السيدة منسقة برنامج مذكرة 21 المحلية لمدينة كلميم المحترمة
السادة ممثلي فعاليات المجتمع المدني
السادة رجال الصحافة والإعلام
أيها الحضور الكريم

أود في مستهل كلمتي هاته أن أرحب باسمي الخاص وباسم منتخبتي وسكان مدينة كلميم بالسيد وزيرين المحترمين: السيد وزير إعداد التراب والماء والبيئة والسيد وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والسيد المدير العام لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب بالمملكة والسيد مدير التطهير والبيئة بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوفد المرموق المرافق لهم، شاكرًا إيهم على تحمل عناء السفر للمشاركة في أشغال الورشات الاستشارية لمدينة كلميم في إطار برنامج تنفيذ المذكرة 21 المحلية ومواكبتها في الأقاليم الجنوبية للمملكة ، هذه الزيارة التي تدخل

في سياق تنفيذ سياسة القرب التي تنتهجها حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من أجل ترسيخ ديمقراطية القرب وتدعيم مجالات المسؤوليات المحلية خاصة وأن إرساء أسس الحكامة المحلية رهين بإشراك مختلف الفعاليات من سلطات محلية ومنتخبين وممثلي القطاع العام والمجتمع المدني والمؤسسات الجامعية والقطاع الخاص للوصول إلى التنمية المحلية المنشودة .
ومن هذا المنطلق فإن حكمة المدن تطرح مسألة التنمية المستدامة التي أصبحت رهانا ضروريا من أجل المحافظة على البيئة وعلى الرصيد السوسيو- اقتصادي والثقافي الذي يحدد مستقبل مدننا والإرث الذي سنخلفه للأجيال القادمة .

ومما لا شك فيه فإن من شأن الورشيتين اللتين سيتم فتحهما أن تشكلا حلقة وصل بين مختلف المتدخلين المعنيين بتدبير الشأن المحلي لمدينة كلميم بغية التوصل إلى تشخيص تشاركي بشكل جماعي وتوافقي للانتظارات والحاجيات المحلية ذات الأولوية التي سيتم على ضوءها تقديم الميثاق الحضري لمدينة كلميم .

ووعيا من المجلس الحالي لمدينة كلميم بالإشكالات المطروحة على مستوى المدينة نهج منذ بداية انتدابه مقاربة عمادها التشاور والتشارك مع مختلف الفاعلين المحليين إيماننا منه بأن هذا النهج هو الكفيل بتحقيق تنمية شاملة ومندمجة .

وعلى هذا الأساس انخرط المجلس في تأهيل المدينة من خلال التوقيع بين البيدين الكريمتين لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على اتفاقية الإدماج الحضري الشامل لأحياء مدينة كلميم التي تهدف إلى :

* المحافظة على البيئة من خلال إنجاز الحزام الأخضر وخلق مساحات خضراء وإنجاز مطرح معالجة النفايات المنزلية .
* حماية المدينة من آثار الفيضانات .

* تغطية المدينة بالتجهيزات الأساسية من تطهير سائل وطرق وكهربة وإنارة عمومية .
واستشرافا لآفاق المذكرة 21 المحلية والتي تربط كل إشكالات التنمية المحلية عبر إيجاد حلول لها في إطار ما هو محلي انطلاقا من اعتبار العلاقة الجدلية التي تربط بين البيئة والتنمية المحلية .

وحيث أن هذه المذكرة تحدد في مقارباتها النهائية وضع ميثاق للمدينة يجب أن تتخرط فيه كل الفعاليات المتدخلة في حقل التنمية المحلية من أجل أجرأته وتنفيذه على أرض الواقع نرى من جانبنا كمجلس بلدي تقلد مسؤولية تدبير الشأن المحلي بهذه المدينة ، أنه قد تم الشروع في تنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مجالات التنمية المحلية بالمدينة إلى الحد الذي تم فيه ضمان تنمية متوازنة تراعي وتضع في عين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين البيئة والتنمية المحلية في مختلف البرامج والمشاريع التي أنجزتها الجماعة أو بصدد إنجازها .

وهنا تجدر الإشارة إلى كون البلدية ما فتئت تضع نصب أعينها إشكالية التطهير الصلب كإحدى الرهانات الأساسية لضمان محيط بيئي سليم للمدينة مما أضفى إلى تحكم نسبي في تدبير المطرح النهائي للنفايات إذ يعود الفضل في ذلك إلى المديرية العامة للجماعات المحلية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب كشريكين أساسيين يقدمان دعما ملموسا لفائدة الجماعة الحضرية لكلميم وأود أن أنوه هنا بشكل خاص بالدعم الوازن والملحوظ الذي قدمته المديرية العامة للجماعات المحلية من خلال اقتناء جرافة خاصة بهذا المطرح ، وكذا العمل على تسريع وتيرة القرارات الإدارية والتنموية لفائدة هذه الجماعة .

وفي هذا الصدد فإنه بالنظر إلى حجم هذا التعاون المشترك والمثمر فإننا نلتمس من المديرية العامة للجماعات المحلية مضاعفة دعم المجلس في مجال تدبير قطاع النظافة بالمدينة للقضاء على بعض الوسائل التقليدية التي لازال العمل بها ساريا في هذا القطاع .

إن ربح هذا الرهان البيئي يطرح أمامنا إشكالية التمويل وفق مقاربة تشاركية متعددة الأطراف والفاعلين مما يجعل أمر إنجاز مطرح نهائي للنفايات الصلبة بمواصفات وطنية تحترم التوازن البيئي يقتضي توفير اعتماد مالي هام تساهم فيه كل الأطراف المعنية بهذا الموضوع مما يجعلنا نستغل هذه الفرصة الثمينة لكي نلتمس من السيد وزير إعداد التراب والماء والبيئة دعم مجهودات الجماعة في هذا الميدان للوصول إلى الهدف المتوخى في إطار نهج تشاركي مع مختلف القطاعات المعنية بهذا الموضوع الحيوي .

ومن بين الملفات الأساسية التي تشكل صلب الإهتمام التنموي لهذه الجماعة ملف التطهير السائل الذي حققت فيه الجماعة نقلة نوعية في إطار شراكة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب تكللت بالشروع في تنفيذ برنامج تعميم شبكة الصرف الصحي على ما تبقى من أحياء المدينة ، وفي هذا الصدد أود أن أتقدم بجزيل الشكر لمختلف الأطر التابعة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي على المجهودات التي يبذلونها عبر الرؤية الاستراتيجية للمكتب من أجل الحفاظ على الفرشة المائية للمدينة و دعم العمل البيئي للجماعة ، وإذ نقدر حجم هذه المجهودات فإن الظرف المستقبلي القريب يستدعي استكمال محطة تصفية المياه العادمة بالمواصفات الموجودة في الدراسات التقنية الأولية لترتفع نسبة التصفية من 50 % إلى 100% وليتم كذلك إستغلال هذه المياه في سقي المساحات المزروعة ، مما يحذو بنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن نتوجه بطلب صادق إلى السيد وزير إعداد التراب والماء والبيئة والسيد المدير العام للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب نلتمس من خلاله وضع مخطط عمل مستعجل مبني على صيغة تشاركية تبدي فيه الأطراف كامل انخراطها لحسم هذا الملف البيئي لما له من ارتباط وثيق بالتنمية المحلية في بعدها البيئي .

وسعيا وراء ضمان محيط بيئي سليم بهذه المدينة فإن بلدية كلميم مافتئت تعتبر مسألة التشجير وإحداث مساحات خضراء من الرافعات الأساسية للتنمية البيئية على المستوى المحلي لما لها من دور أساسي في المحافظة على التوازن الأيكولوجي للمدينة . ومن هذا المنطلق فإننا نعقد آمالا كبيرة على دعم وزارة إعداد التراب والماء والبيئة للجماعة الحضرية لكلميم من أجل القيام بدراسة تقنية الهدف منها وضع خريطة استشرافية للمساحات الخضراء وأماكن التشجير بالمدينة لمواكبة التوسع العمراني والعمل على تنفيذ هذه الخريطة على أرض الميدان من خلال رصد موارد كفيلة بإنجازها بما يخدم بيئة حضرية سليمة في علاقتها مع التنمية المحلية.

وفي إطار الاهتمام بالموارد المائية بالمنطقة التي تعتبر عنصرا أساسيا واستراتيجيا في السياسة التنموية بالمدينة والإقليم بصفة عامة الذي يعتمد على الفلاحة باعتبارها أهم نشاط بالمنطقة، ولأن شغل الجميع بات اليوم هو ضمان تدبير رشيد ومعقلن للثروة المائية المحلية، فإن جميع فعاليات الجهة من برلمانيين ومنتخبين وفاعلين اقتصاديين وتجليات المجتمع المدني تلتمس من السيد وزير إعداد التراب والماء والبيئة إحداث وكالة الحوض المائي بهذه المنطقة لما لتنفيذ هذا المطلب من وقع إيجابي على حسن تدبير السياسة المائية بالجهة .

وانسجاما مع التوجهات الملكية السامية لمبدع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جلاله الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين في خطابه التاريخي يوم 18/مايو/2005 انخرط المجلس بكل التزام ومسؤولية من أجل تسهيل إنجاز هذه المبادرة التي جعلت من أولوياتها محاربة التهميش

والإقصاء الاجتماعي والقضاء على بؤر الفقر ، حيث عمل على إشراك الفاعلين المحليين في صياغة برامج المبادرة على مستوى الأحياء المستهدفة .

وإجمالاً فالجماعة الحضرية لكلميم بمجهوداتها الجبارة في حقل التنمية والمجسدة على أرض الميدان قد قطعت أشواطاً طلائعية فيما يخص تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي يمكن أن تشكل إحدى المواضيع والمحاور الأساسية المتضمنة بميثاق المدينة مع العلم أن الجماعة ستبقى رهن إشارة كل الفاعلين من أجل مضاعفة العمل وفق منهجية المقاربة التشاركية للوصول إلى أكبر نسبة ممكنة من تحقيق آليات التنمية المستدامة بهذه المدينة .

ووعياً من هذه الجماعة بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به فعاليات المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية المحلية ، فإن الوقت قد حان للوقوف وقفة تأمل على ظروف وآليات اشتغال المجتمع المدني بكلميم الذي بدأ ينصهر بشكل ملحوظ في بوتقة التنمية المحلية مما يستلزم تضافر جهودات كل الفاعلين المحليين والوطنيين لتقوية وتشجيع المبادرات المنبثقة عن الجمعيات لتيسير إدماجها ومساهمتها في التنمية المستدامة . وفي هذا الإطار نشيد بالتجربة الرائدة لجمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي التي استطاعت أن تصل إلى مستوى متقدم من الإحترافية في الممارسة الجمعوية مما حدا بالمجلس ووعياً منه بإسهام العمل الجمعوي في التنمية المحلية على إبرام اتفاقيتين مع هذه الجمعية تتعلق الأولى بالمساهمة في بناء مركز تصفية الدم والثانية بتسيير هذا المركز، وسيعمل بالنظر إلى مستوى الثقة المتبادلة مع هذا الشريك التنموي على إبرام اتفاقيتين هامتين في القريب العاجل ستعودان بالنفع العميم على ساكنة هذه المدينة ، كما أود في نفس السياق أن أئوه بتجربة جمعية حي القدس للتنمية والتعاون التي انخرطت بدورها في تفعيل مسلسل التنمية المحلية في بعده البيئي من خلال إبرام اتفاقية شراكة مع المجلس البلدي من أجل تهيئة وتأهيل المساحات الخضراء وتشجير جنبات الطرق بحي القدس .

وهنا لا تفوتني الفرصة لكي أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد وزير إعداد التراب والماء والبيئة على مستوى الدعم الملحوظ الذي قدمه لفائدة هذه الجمعية للإنخراط الفعلي في تنفيذ المقاربة التشاركية مع مختلف الأطراف المتدخلة في حقل التنمية المحلية ، كما أود أن أئوه في نفس المقام بحجم الجهودات الجبارة التي قدمها السيد وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن سواء في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو في إطار المذكرة 21 المحلية مما ساهم في تحسين وتطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية بهذه المدينة ، لذا فإننا نلتمس من السيد الوزير المحترم مضاعفة هذا المجهود لأجل تأهيل الجمعيات و تقوية قدراتها لتساهم في إنجاز مشاريع تنموية تعزز من رصيد التنمية المستدامة بهذه المدينة .

وارتباطاً بدعم وتفعيل مسلسل التنمية بهذه المدينة يستدعي منا هذا المقام أن أئوه بالروح العالية للعمل المشترك والفاعل الذي ما فتئ يقوم به السيد المدير العام لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية والطاقت الإداري التابع له لتجسيد العمل التنموي المتواصل والمتجدد على أرض الميدان انطلاقاً من البعد التشاركي الذي يشكل جسراً لتعزيز العمل المشترك فيما بيننا، مما يجعلنا نلتمس منه مرة أخرى إضفاء المزيد من الدعم والسند لمختلف الاتفاقيات المبرمة قصد تسريع وتيرة العمل وتنفيذ الالتزامات بشكل مشترك وجماعي لما يخدم تقدم عجلة التنمية المندمجة والشاملة بهذه المدينة .

ولعل ضمان أسس الانسجام في العمل المشترك بين مختلف الفاعلين المحليين والوطنيين والجهويين لم يكن ليصل إلى النتائج المتوخاة والمؤشرات المسجلة حالياً على أرض الميدان لولا فضل الدعم المستمر والمجهود المتواصل للسيد والي جهة كلميم / السمارة عامل إقليم كلميم ، مما أفضى في

الأخير إلى نتائج مثمرة وهامة كان لها الوقع الإيجابي والملحوظ على مسلسل التنمية المحلية والشاملة بكلميم .

وبناء على كل ما سبق فإن مختلف الأوراش المفتوحة بالمدينة في مختلف مجالات التنمية تهدف في صلبها إلى ضمان تنمية مستدامة بشكل يتقاطع مع مرتكزات التدبير المعقلن للمحيط البيئي لهذه الجماعة مما يستلزم ضرورة تعزيز فرص المبادرة والإسهام التي يطلقها النسيج الجمعي في هذا المجال لتطوير آليات التنمية المستدامة وفق مقاربة تشاركية مبنية على حكمة محلية جيدة ينصهر في دعمها مختلف الشركاء المتواجدين معنا هذا اليوم .

وانسجاما مع هذا التوجه النبيل والأسمى يأتي انخراط هذه الجماعة في برنامج المذكرة 21 المحلية قناة وإيمانا منها بأن هذه المذكرة ستعطي دفعة قوية نحو تبني أساليب جديدة لتعزيز التشاور مع كل الأطراف المعنية وإشراك الفاعلين المحليين في بلورة أهداف التنمية المستدامة وتجسيدها في الممارسات اليومية لهؤلاء الفاعلين .

واعتبارا لكون مدينة كلميم بوابة الصحراء قد شكلت على مر العصور صلة وصل بين شمال المغرب وجنوبه وبين المغرب ودول جنوب الصحراء وممرا رئيسيا لتجارة القوافل الصحراوية فإن هذا الإرث التاريخي الهام يستدعي اليوم وأكثر من أي وقت مضى دعوة جميع الأطراف الوطنية والجهوية والمحلية للمساهمة في إحداث نصب تذكاري بالمدينة يعبر بعمق عن هذه التسمية ويختزل في صلبه الموروث التاريخي والهوية الثقافية المتجذرة بهذه الربوع .

ومن أجل إحياء الدور التاريخي والروحي و التجاري الذي كانت تضطلع به مدينة كلميم فإننا نؤكد على ضرورة إحياء أسبوع الجمل الذي كان له صيتا عالميا وكذا تأهيل سوق الإبل (سوق أمحيريش) .

وحيث أن المدينة في حاجة ماسة لدعم آليات الاستثمار قصد خلق فرص شغل قارة فإنه أصبح من الضروري الإسراع بخلق منطقة تستوعب مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تكون بمثابة المحرك الأساسي لدعم الاقتصاد المحلي .

وبما أن مدينة كلميم ستشكل محطة الإنطلاقة في اتجاه المحطة الاصطيافية للشاطئ الأبيض التي تدخل في إطار المخطط الأزرق الذي وضعته الحكومة فبرى أنه من الضروري أيضا خلق منطقة سياحية تشكل فضاء لمختلف الوافدين إلى المدينة في إطار السياحة الداخلية أو الخارجية مما يضمن تكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة و حتى تسترجع المدينة دورها التاريخي كبوابة للصحراء خاصة وأن محيطها غني بالمؤهلات الطبيعية من واحات و حمامات .

وقبل الختام أود أن أستغل هذه الفرصة لأنوه مسبقا بالتوقيع الذي سيتم على اتفاقتي شراكة، الأولى تتعلق بالبرنامج الجهوي للتأهيل البيئي للمدارس القروية التي تهدف إلى تأهيل مؤسسات التربية والتعليم العمومي المتواجدة بالوسط القروي والثانية تتعلق ببناء وتجهيز مركز الأطفال المتخلى عنهم هاتين الاتفاقيتين ستشكلان لا محالة عربونا صادقا للعمل المشترك بين الفاعلين التنمويين الموقعين على هاتين الاتفاقيتين .

وخلاصة القول فإن المجلس البلدي بكل مكوناته على أتم الاستعداد للمساهمة في إنجاح هذه الأوراش التشاورية إذ أن بلورة مختلف المشاريع على أرض الواقع يستدعي التأكيد على صياغة مشاريع تنموية محلية تعتمد نهج المقاربة التشاركية بين جميع الأطراف المعنية بالشأن المحلي .

ولا يسعني إلا أن أتمنى من كل أعماق قلبي أن تكفل أشغال هذين اليومين التشاوريين بموفور النجاح والتوفيق حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة والكفيلة بخدمة آليات التنمية المستدامة المبنية على

أسس المقاربة التشاركية والتعاقدية متمنين أن نكون كفاعلين أساسيين في التنمية المحلية عند حسن ظن ساكنة هذه المدينة وعند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ومنتضرع إلى الله العليّ القدير أن يطيل عمر أمير المؤمنين و يحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم و أن يقر عينيه الكريمتين بسمو ولي عهده الأمير مولاي الحسن و سمو الأميرة السعيدة لالة خديجة و يشد أزره بصنوه صاحب السمو الأمير مولاي رشيد، ويكلأه بعين رعايته التي لا تنام و سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته